

Distr.: General  
19 September 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٦٤ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق  
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع  
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام\*

موجز

هذا التقرير، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٢١، يقدم لمحة عامة عما اضطلع به المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا من أعمال وعن أهم التطورات التي شهدتها عملياته في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨. وهو يقدم معلومات مفصلة عن الأنشطة التي اضطلع بها في مجالات بناء قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في تلك المنطقة، والتعاون التقني والأنشطة الاستشارية، والديمقراطية، ودعم السلم والأمن، والإعلام ونشر الوثائق، والأنشطة الاحتفالية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإحياء الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتمتين علاقات الشراكة مع الحكومات والمنظمات دون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.

\* قدم هذا التقرير بعد انقضاء الأجل المحدد لتضمينه آخر المستجدات.



## المحتويات

## الصفحة

أولا -	مقدمة .....	٣
ثانيا -	حقوق الإنسان والسلام والأمن .....	٣
ثالثا -	الأنشطة المنجزة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨ .....	٦
ألف -	الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان .....	٦
باء -	الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون .....	٩
جيم -	الخدمات الاستشارية والتعاون التقني .....	١١
دال -	تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا .....	١٢
هاء -	برنامج المتدربين .....	١٢
واو -	المعلومات والتوعية والوثائق .....	١٣
رابعا -	إقامة الشراكات .....	١٤
ألف -	التعاون مع المنظمات الإقليمية .....	١٤
باء -	التعاون مع المجتمع الدبلوماسي والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني .....	١٥
جيم -	التعاون مع وكالات الأمم المتحدة .....	١٦
خامسا -	الاستنتاجات والتوصيات .....	١٨

## أولا - مقدمة

١ - أنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في عام ٢٠٠١ بطلب من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وذلك عملاً بالقرار الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الرابع الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في ياوندي، وعملاً بقراري الجمعية العامة ٧٨/٥٣ ألف و ٥٥/٥٤ ألف. وتنص ولاية المركز على المساهمة في بناء القدرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ودعم إنشاء مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان وترسيخها، والمساعدة في نشر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على نطاق واسع والتوعية بها. وتنص ولاية المركز أيضاً على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في شتى أنحاء المنطقة دون الإقليمية والعمل من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز السلم والتنمية المستدامين.

٢ - ويعمل المركز تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودشنت المفوضية السامية المركز رسمياً في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويتكون فريق العاملين فيه حالياً من مدير ومستشار إقليمي في شؤون الديمقراطية وموظف لشؤون حقوق الإنسان وموظف للبرامج الوطنية مكلف بالمكتبة وبقواعد البيانات، بالإضافة إلى أربعة موظفين مساعدين محليين (تم توظيف اثنين منهم بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٢١).

٣ - ونظراً لزيادة الموارد المالية والبشرية بطلب من الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٢١، مكّنت مفوضية حقوق الإنسان المركز من القيام بمزيد من أنشطة بناء القدرات ومن استقدام موظفين جدد. ومن المتوقع تخصيص مبلغ ١٣٩ ٠٠٠ دولار لسد احتياجات المركز من غير الوظائف أثناء فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، حوّلت خمس وظائف وطنية إلى وظائف ثابتة وقد دخلت إجراءات استقدام موظفين دوليين اثنين من الفئة الفنية حالياً مرحلتها الأخيرة.

## ثانياً - حقوق الإنسان والسلام والأمن

٤ - منذ إنشاء المركز، ازداد وعي دول المنطقة دون الإقليمية بحقوق الإنسان. فقد زادت التزامها بتعزيز حقوق الإنسان ونمت تعاونها مع مفوضية حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، جاء عمل منظمات المجتمع المدني الذي تدعمه مفوضية حقوق الإنسان لتعزيز هذا التطور الإيجابي. وقد صدقت معظم دول المنطقة دون الإقليمية على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان أو هي في طور التصديق عليها أو أعلنت اعتزامها القيام بذلك.

وقد أنشأت معظم حكومات المنطقة دون الإقليمية إدارات أو وزارات خاصة بحقوق الإنسان إلى جانب مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>، غير أنها تركز عموماً على برامج التعزيز والتوعية أكثر مما تركز على رصد حقوق الإنسان وحمايتها.

٥ - ولم تحظ نظم العدالة وإدارة السجون باهتمام أكبر من بلدان المنطقة دون الإقليمية إلا في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فإنها تعاني عموماً من عدم كفاية مخصصات الميزانية ومن قلة العاملين المؤهلين ومن عدم كفاية المرافق والتجهيزات، وهي أمور تؤدي في معظم الأحيان إلى التأخر في الفصل في عدد كبير من الدعاوى القضائية. وكثيراً ما يشوب إقامة العدل تدخل لا موجب له من السلطات التنفيذية ولا تزال هناك بعض التشريعات الوطنية التي تقتضي مواءمتها مع المعايير الدولية. وقد لوحظت بعض الدلائل الأولية على حدوث تقدم. فالكاميرون، على سبيل المثال، اعتمدت قانوناً جديداً للإجراءات الجنائية في عام ٢٠٠٧ حظي بترحيب واسع لكونه يحترم حقوق الإنسان، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ألغت حكومة غابون رسمياً عقوبة الإعدام وهي عقوبة لم تنفذها غابون على مدى السنوات العشرين الماضية.

٦ - ومن المسائل المثيرة للقلق أيضاً ظروف العيش في السجون التي تتسم عادة بالاحتجاز المفرط وتعرض حياة المساجين للخطر. وقد تم تلقي ادعاءات تفيد بإساءة معاملة المحتجزين وبجالات وفاة أثناء الاحتجاز نتيجة الاستخدام المفرط للقوة أو استخدام الأسلحة النارية. ومن أجل إصلاح هذا الوضع، أعلنت دول المنطقة دون الإقليمية عن اعتزامها الاستثمار في إنشاء سجون جديدة تُدار وفق المعايير الدولية. واتخذت أيضاً خطوات لتحديث تشريعاتها الجنائية بحيث تضمنها أشكالاً أخرى من الإصلاح عدا السجن أو فرض الغرامات. وطلبت بعض البلدان أيضاً الدعم الفني من المركز في تعديل تشريعاتها المتعلقة بإدارة العدل لكي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويدعم المركز هذه الجهود وسيواصل دعمه لها وتعميمها في المنطقة دون الإقليمية.

٧ - وواصل المستوى العام لحالات النزاع انحداره في تلك المنطقة، باستثناء تشاد. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، أبرمت حركات التمرد اتفاق سلام شامل في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ غير أن القلق يساور المركز بشأن أحد بنود الاتفاق الذي ينص على العفو عن مرتكبي جرائم الحرب. وفي بوروندي، وقع زعيم حركة المعارضة المسلحة اتفاق سلام في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. ولا تزال الجهود متواصلة من أجل تشجيع فرق الميليشيا المحلية في

(١) أنشئت مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان متفاوت درجات تقيدها بمبادئ باريس المتعلقة بالمركز القانوني للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على ترك السلاح والاندماج مجدداً في المجتمع بسلام. ويعد انتشار عصابات قطاع الطرق في المثلث الذي يشمل المناطق الواسعة المتاخمة للحدود بين الكاميرون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى السبب الرئيس وراء نزوح أعداد كبيرة من السكان، وخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويراقب المركز عن كثب عودة شبه جزيرة باكاسي والمناطق الجزرية المجاورة لها في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى سيادة الكاميرون، إذ إن جماعات من السكان المحليين تعارض قرار محكمة العدل الدولية، وتحولت المنطقة برمتها خلال الفترة المؤقتة إلى مخبأ للمهربين والمتمردين وقطاع الطرق.

٨ - وفي حين أن تعبير وسائل الإعلام عن نقد مسؤول أمر مسموح به إلى حد كبير في بعض الدول، فإن الأمر ليس كذلك في دول أخرى. وفي بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية، تعرض صحفيون للاعتقال وأغلقت دور لنشر المطبوعات ومحطات إذاعية، بصفة مؤقتة على الأقل، وهو ما حد من نطاق النقاش العام التعددي الذي لا غنى عنه في تحقيق الديمقراطية والتقدم. وكثيراً ما كانت تُفرض تلك القيود بناء على تفسير ضيق للقانون المتعلق بالقذف. وبالمثل، فإن المجال المتاح لعمل منظمات المجتمع المدني يضيق أو يتسع من بلد إلى آخر، على الرغم من الدور الاجتماعي الهام الذي تؤديه تلك المنظمات الذي صار يحظى باعتراف واسع وعلى الرغم من أنها أصبحت قادرة على العمل وعلى الجهر بآرائها علانية.

٩ - وقد شهدت كل من غابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو انتخابات محلية وتشريعية. وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات ضئيلة جداً على العموم ووردت تقارير عن حدوث مشاكل في توزيع بطاقات تسجيل المنتخبين في أوانه، وأخرى تخص استقلال لجان الانتخابات والافتقار إلى الشفافية بشكل عام. وزيادة على ذلك، لا يزال إنشاء لجنة انتخابات مستقلة وذات مصداقية بالفعل أمراً صعب التحقيق في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

١٠ - وتستوجب مسألة التمييز بجميع أشكاله اهتماماً خاصاً من الحكومة ومن المجتمع المدني على حد سواء. ورغم أن جميع حكومات تلك المنطقة لديها وزارات لتمكين المرأة، فإنه لا يزال يتعين قطع شوط بعيد لمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين معالجة فعلية. وقد تم الوقوف في حالات كثيرة على قوانين تمييزية وما فتئت الحكومات تتخذ خطوات لإعادة النظر في تشريعاتها وضمان اتساقها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بيد أن تطبيق مبادئ المساواة يبقى عقبة كبرى، لا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. وفي بعض الأحيان، يمكن أن تلحق الممارسات الثقافية التقليدية الضرر بحقوق المرأة ويتعين التصدي لها عن طريق النقاش العام

والتشريعات والرصد. والعنف ضد النساء ظاهرة أخرى متكررة تقتضي من الحكومات ومن المجتمع المدني والمجتمعات المحلية قدرا مناسباً من الاهتمام عن طريق اتخاذ تدابير تشريعية وكبحية وشن حملات للتوعية العامة. وقد أدركت عدة حكومات في المنطقة دون الإقليمية أن التمييز ضد الشعوب الأصلية، كشعوب بيغميز وإمبورورو وخويسان في جنوب أنغولا، أو شعب باتوا في رواندا، يمثل مشكلة تستوجب المعالجة على وجه السرعة. ومع ذلك، تم اتخاذ تدابير محددة قليلة من أجل زيادة تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في الإفادة من الأراضي والرعاية الصحية والتعليم والماء النظيف.

١١ - ولا تزال الهجرة الناجمة عن النزاعات وعن الضائقة الاقتصادية مدعاة للقلق الشديد في المنطقة دون الإقليمية وكذلك الشأن بالنسبة للاتجار بالبشر بما في ذلك الاتجار بالأطفال. فأنشطة التهريب المدرة للربح الناشئة في غرب أفريقيا بدأت تنتقل إلى المنطقة دون الإقليمية. وسيتناول المركز هذه المسألة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في حلقة عمل أعرب ممثلون عن دول غرب أفريقيا عن رغبتهم في المشاركة فيها. وعلاوة على ذلك، تعرض عمال مهاجرون غير قانونيين في بعض بلدان تلك المنطقة لمعاملة لا إنسانية، وقد تلقى المركز ادعاءات بحدوث وفيات أثناء قيام السلطات باعتقال العمال المهاجرين أو احتجازهم أو طردهم. وقد أعربت عدة حكومات من تلك المنطقة عن استعدادها للبدء في مكافحة تلك الممارسة بصورة جدية ولوضع سياسات إقليمية من شأنها المساعدة في معالجة تلك المشكلة على نحو شامل، بما في ذلك عن طريق تشديد مراقبة الحدود وزيادة تعاون الشرطة مع منظمة الإنتربول وتنظيم حملات إعلامية عامة وتحسين وسائل التعرف على الضحايا وسبل حمايتهم.

### ثالثاً - الأنشطة المنجزة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨

#### ألف - الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان

١٢ - في استراتيجيته التي تُنفذ على مدى ثلاث سنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، يتركز اهتمام المركز على البلدان التي ليس لمفوضية حقوق الإنسان حضور فيها والتي لا تنفذ إدارة عمليات حفظ السلام فيها عملية سلام يتعلق أحد جوانبها بحقوق الإنسان. وفي ضوء توفر الموارد، سيركز المركز أنشطته حتى عام ٢٠٠٩ على سان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. ومع ذلك، فإن جميع بلدان وسط أفريقيا مشمولة بأنشطة المركز المتعلقة ببناء القدرات وبرامج التوعية، خاصة ما يتعلق منها بالعدالة الانتقالية، والسلام والأمن، والاتجار بالأشخاص، وغير ذلك من القضايا دون الإقليمية.

١٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، عقب المظاهرات العنيفة التي شهدتها مناطق مختلفة من الكاميرون احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف المعيشة، اجتمع موظفو المركز مع ممثلين عن الحكومة وعن المجتمع المدني ومع صحفيين ومحامين للوقوف على الأسباب الكامنة وراء تلك الاحتجاجات وعلى أسلوب السلطات في معالجة اندلاع العنف. وبناء على ما دار في تلك الاجتماعات وفي الاجتماع مع وزير الشؤون الخارجية، سناقش المركز مع الحكومة في وقت لاحق من هذا العام سبل مساعدة مختلف الكيانات الحكومية، ولا سيما قوات الأمن، في مجال احترام معايير حقوق الإنسان أثناء الرد على أعمال الشغب العنيفة.

١٤ - وظلت قضايا حقوق المرأة وتمكين المرأة والعنف ضد المرأة والتمييز الجنساني تتصدر جدول أعمال المركز للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ففي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نظم المركز برعاية وزيرة تمكين المرأة في الكاميرون دورات تدريبية ومناقشات لتمكين الأرامل واليتامى من ممارسة الحقوق الخاصة بهم، وكان ذلك خلال أسبوع الاحتفال باليوم الدولي الثاني عشر للقضاء على العنف ضد المرأة. ودعم المركز بشكل فاعل مشروعاً تضطلع به منظمة "المرأة والعمل البديل" (*Women in Alternative Action*) يرمي إلى استعراض البنود التمييزية في التشريعات الكاميرونية التي تخالف دستور عام ١٩٩٦ واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استضاف المركز وشارك في حلقة نقاش نظمتها الجمعية المذكورة تناولت وضع قائمة بتلك القوانين واقتراح تعديلات تُعرض بعد ذلك على البرلمان لبحثها واتخاذ قرار بشأنها. وتشجع الجمعية المذكورة النساء على إيجاد مصادر للدخل خاصة بهن، وتوعي النساء والفتيات بالمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق دورات تدريبية وحلقات دراسية تدعمها مواد أعدها المركز للتوعية والتثقيف. وكان البعد الجنساني وحقوق الإنسان أيضاً موضوع تدريب استغرق يومين نظمه المركز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في الكونغو استهدف مدربين من وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية والصحة ومن وزارة شؤون المرأة، إلى جانب بعض الصحفيين. ووافق المشاركون على تحمل مسؤولية تدريب منظمات غير حكومية أخرى وموظفين حكوميين آخرين لكي يأخذوا المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان بعين الاعتبار عند وضع برامجهم، كما وافقوا على القيام بحملة لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع مشروع الاتحاد الأوروبي المسمى "برنامج الازدهار والتنمية" (*Programme d'appui à l'émergence et au développement*). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قام ثمانية من المشاركين العاملين في الوزارات ممن تلقوا التدريب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كل في وزارته، بتدريب الموظفين الآخرين في مجال حقوق المرأة والتمييز الجنساني والمساواة بين الجنسين، وكان ذلك

أثناء بعثة قام بها المركز إلى برازافيل. وستلي ذلك البرنامج التدريبي عدة دورات تدريبية تتناول القضايا ذاتها وخاصة في أقاليم الكونغو.

١٥ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبمناسبة اليوم الدولي الثامن عشر للطفل، فتح المركز أبوابه طيلة يوم كامل أمام خمسين تلميذا من المدارس الثانوية اطلعوا فيه على اتفاقية حقوق الطفل ودخلوا في مناقشات حول حقوقهم. وكان الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال الموضوعين اللذين تناولتهما حلقة عمل نظمها المركز في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بالاشتراك مع رابطة النساء الأفريقيات للكاميرون ("African Women's Association of Cameroon"). وقدم المركز عرضا تناول فيه اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الثاني الخاص بها وبروتوكول باليرمو، وتطرق فيه للمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. وواصل المركز طيلة السنة إثارة مسألة حقوق الطفل مع الوزارات المعنية في غابون والكاميرون والكونغو. وزيادة على ذلك، قدم المركز بانتظام مشورته للوزارات وأعضاء المجتمع المدني في تلك المنطقة بشأن معايير حقوق الإنسان والتزامات الدول بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ويعتزم المركز عقد مشاورة إقليمية في غابون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بغية مساعدة بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية على النهوض بحقوق الطفل وفتح نقاش عام حول التدابير الواجب اتخاذها في سبيل تحسين الوضع الراهن.

١٦ - وبناء على شكوى قدمتها مجموعة من سكان مقاطعة ميزام (شمال غرب الكاميرون) إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية مدعية فيها أن حقها في اختيار زعيمها التقليدي الخاص بها قد انتهك عندما فرض عليها رئيس من إدارة الدولة، زار فريق من المركز المنطقة واجتمع بالسلطات المحلية ونصحها بأن تحرص على احترام حقوق كلتا الجاليتين عندما تعالج مسائل إدارة الشؤون التقليدية والمحلية، وكذلك القضايا المتعلقة بالأراضي. ويعمل المركز مع مجموعات من الشعوب الأصلية من أجل تحسين قدرتها على معالجة ذلك النوع من المشاكل. ولتحقيق ذلك، يدير المركز شبكة دون إقليمية خاصة بالشعوب الأصلية يتم بواسطتها تبادل المعلومات والأفكار بانتظام. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أنشأ المركز شبكة معلومات على الإنترنت خاصة بالشعوب الأصلية والأقليات في وسط أفريقيا. وتضم القائمة البريدية أكثر من مائة فرد، هم أساسا من زعماء الشعوب الأصلية من بلدان وسط أفريقيا وغيرها من البلدان، يستلمون ويتبادلون بانتظام معلومات تتعلق بقضايا الشعوب الأصلية والأقليات في المنطقة دون الإقليمية (مثلا، برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية في مفوضية حقوق الإنسان، ومبادرات المنظمات غير الحكومية المحلية من أجل تعزيز حقوق الشعوب الأصلية، والدعوات لحضور حلقات دراسية، والاطلاع على الوثائق).



١٧ - وعقب الاحتفال باليوم الدولي السادس عشر للأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أنشأت الوزارة الكاميرونية للشؤون الاجتماعية لجنة تحضيرية مشتركة بين الوزارات تتكون من خمس لجان فرعية، شارك فيها المركز بنشاط. فدرست اللجان المسائل المتصلة بالإطار القانوني، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والمسائل المتصلة بالصحة والتعليم والإعلام والهياكل الأساسية.

١٨ - ولكون التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أنسب الوسائل لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، انضم المركز في أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة من أجل تنظيم حلقة دراسية حضرها ١٥ مهنيًا في مجال التربية من خمسة بلدان أفريقية، من بينها تشاد والكاميرون، تناولت إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية. وأعد المشاركون توصيات عديدة، بما في ذلك إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في السياسات والتشريعات الوطنية ونشر خطة عمل الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وزيادة فعالية التثقيف في ذلك المجال في المدارس الابتدائية والثانوية.

١٩ - وقد أجرى المركز، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أكثر من عشر دورات تدريبية لفائدة أفراد الشرطة والدرك الكاميرونيين. وعلاوة على ذلك، طلب مركز التدريب على أساليب حفظ النظام ("Centre de Perfectionnement aux Techniques de Maintien de l'Ordre") في مدينة آوايي الحصول على دعم المركز من أجل إدراج دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان في المقرر التعليمي الخاص بأفراد الشرطة من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بمن فيهم أفراد كانوا يستعدون لنشرهم في بعثات لحفظ السلام. وأثناء التدريب، جرى التأكيد على احترام حقوق الإنسان أثناء التحقيق والتوقيف والاحتجاز. وعلاوة على ذلك، نظم المركز، بالاشتراك مع جمعية الكاميرون لحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام ("Cameroon Association of Human Rights, Democracy and Peace")، حلقة دراسية لفائدة الشرطة الكاميرونية ومنظمات المجتمع المدني حول موضوع حقوق الأشخاص المحتجزين.

## باء - الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون

٢٠ - ولما كان العديد من بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية يمر بمرحلة انتقالية، دعا المركز أشخاصًا متمرسين يمثلون المجتمع المدني إلى المشاركة في حلقة عمل بشأن العدالة الانتقالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقُدِّم تدريب تكميلي لحلقة العمل تلك في أيار/مايو ٢٠٠٨، بتمويل من الحكومة السويسرية، بغرض تعميق معارف أولئك الممثلين في ذلك المجال وإغناء مهاراتهم التدريبية. وبمبادرة من المركز، أنشأ الفريق شبكة إقليمية خاصة بالعدالة الانتقالية من أجل

تبادل المعلومات والوثائق المرجعية والمواد التدريبية. ويضطلع المركز بإدارة الشبكة التي تشهد في الوقت الحاضر نشاطا كبيرا في مجال المناقشة وتبادل الخبرات والمعلومات. فعلى سبيل المثال، تعاون الأعضاء في الشبكة من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية تعاوناً وثيقاً فيما بينهم بعد إلقاء القبض على جان - بيير بمبا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ بناء على أمر اعتقال صادر عن المحكمة الجنائية الدولية.

٢١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، استضاف المركز منتدى دولياً بشأن الديمقراطية في أفريقيا، شاركت في تنظيمه منظمة "حلول لمشاكل الكاميرون" ("Cameroon Solutions")، وهي رابطة لمنظمات غير حكومية ناشطة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، وحضره ٥٠ مندوباً من وسط أفريقيا وجنوبها وغربها وشمالها. وكانت الغاية من ذلك المنتدى تقييم الممارسات الديمقراطية في أفريقيا منذ تسعينات القرن الماضي. وعلى مدى ثلاثة أيام، ناقش المشاركون فيه، ومنهم جامعيون وموظفون حكوميون وأفراد من المجتمع المدني، طائفة من المواضيع كالديمقراطية والتنمية، والتحول إلى الديمقراطية في مراحل ما بعد النزاع، والأنظمة الانتخابية الحرة والتهيئة، ودعم المجتمع الدولي للديمقراطية.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نظم المركز جلسة تشاور مع منظمات غير حكومية من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى تناولت رؤيتها للنزاع وآرائها بشأن كيفية المساعدة في إحياء الحوار بين مختلف الفرقاء عن طريق عمليات لبناء القدرات في مجال حل النزاعات والوساطة وبناء السلام. وحمل ذلك الاجتماع المركز على زيادة عدد الجهات التي يتصل بها في كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ورفع مستوى تلك الاتصالات وإلى إنشاء شبكة من الأشخاص المتفانين للقيام بدور جهات تنسيق تابعة للمركز من أجل توصيل الوثائق والمواد المستعملة في التوعية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية إلى المجتمعات المحلية.

٢٣ - ويدير المركز البرنامج المشترك بين مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسمى "المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية" والرامي إلى زيادة الوعي بالديمقراطية وحقوق الإنسان بين المنظمات غير الحكومية المعنية في الكاميرون. وتستفيد من هذا المشروع، الذي شارف على نهاية المرحلة الخامسة منه، ست منظمات غير حكومية، وتم اختيار الكاميرون للمرحلة السادسة منه. ويتمثل دور المركز في إسداء المشورة للمنظمات غير الحكومية وفي مساعدتها في بناء قدراتها على وضع برامج تثقيفية تتعلق بحقوق الإنسان وعلى إدماج النهج المبينة على حقوق الإنسان في مشاريعها.

## جيم - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

٢٤ - في آب/أغسطس ٢٠٠٧، أجرى المركز مشاورات لمدة يوم كامل مع مسؤولين من ست وزارات كامبونية، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات. وقد مكّنهم هذا الاجتماع من تحديد سبل للتعاون بشأن مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية في الكامبيرون.

٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظّم المركز حلقة عمل تدريبية لمدة خمسة أيام حضرها ١٨ مسؤولاً حكومياً من غابون وغينيا الاستوائية والكامبيرون والكونغو، وذلك بشأن تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات ومتابعة تنفيذ توصياتها، وكذلك أعمال الإجراءات الخاصة. وحتى عام ٢٠٠٩، يزعم المركز الاضطلاع بأنشطة في كل من البلدان الأربعة في باب المتابعة لهذا التدريب.

٢٦ - وقدم المركز خدماته الاستشارية إلى لجنة الكامبيرون الوطنية لحقوق الإنسان والحريات. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، استضاف المركز دورة تدريبية لمدة يوم واحد مخصصة للموظفين التابعين للجنة المعيّنين حديثاً كمنسقين في مختلف الوزارات ولأعضاء اللجنة المعيّنين برصد حقوق الإنسان ضمن مجالات اختصاص كل منهم. وساهم المركز كذلك بإسداء المشورة بشأن تطوير مشروع اللجنة لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان على نطاق البلد بأسره، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٧ - وما برحت خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في الكامبيرون، التي روج لها المركز وأقرتها الحكومة في عام ٢٠٠٦، قيد الصياغة من قبل لجنة توجيهية تضم خبراء من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، والحكومة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وتحظى بمساعدة فنية من المركز. وهذه الخطة، التي تبدأ بتحليل السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني والثقافي والمؤسسي في البلد، تضم خمسة أقسام رئيسية تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المتصلة بأمن الإنسان، وحقوق أشد الجماعات تأثراً، وآليات الاعتماد والتنفيذ والتقييم. وفي يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وخلال حلقة عمل معنية بالموافقة على الخطة، قدم المركز سلسلة من الاقتراحات المتصلة بحماية حقوق الإنسان في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات، وحقوق اللاجئين والعمال المهاجرين، والأشخاص المحرومين من الحرية، والمتصلة كذلك بمخصصات الميزانية وإنشاء بيانات خط الأساس. وسيُقدم المشروع النهائي لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان إلى الحكومة والبرلمان من أجل اعتماده على شكل قانون.

٢٨ - وخلال بعثة قام بها المركز إلى الكونغو، في الفترة من ٢ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، عقد اجتماعات مع وزير التعليم المهني والتقني، ورئيس الجمعية الوطنية الكونغولية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والوزير المكلف بشؤون الأمن، ووزارة تمكين المرأة وإدماجها في الإجراءات الإنمائية. وتمثلت أهداف البعثة في دعم الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تتضمن إنشاء هيئة وطنية لرصد حقوق الطفل، وجمع المعلومات المفصلة بشأن المسائل المتعلقة بالطفل، ودعم تقديم التقارير إلى لجنة حقوق الطفل. وكان الهدف منها أيضا تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبناء القدرة لدى المسؤولين الحكوميين والصحفيين بشأن التمييز والمسائل الجنسانية.

## دال - تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا

٢٩ - اشترك المركز، إلى جانب رؤساء وكالات الأمم المتحدة الآخرين، في اجتماع للجنة المختلطة بين الكاميرون ونيجيريا برئاسة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وذلك في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد نظر الاجتماع في عملية ترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، بما في ذلك إعادة شبه جزيرة باكاسي إلى سيادة الكاميرون، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وركز على مسائل محددة كالأمن والنتائج المترتبة بالنسبة للسكان المحليين المتأثرين بهذا التغيير في السيادة. وأكد المركز أنه من الضروري مراعاة حقوق الإنسان واحترامها خلال تلك العملية وفي أعقابها، وعرض إسداء المشورة والدعم التقني في هذا الصدد.

## هاء - برنامج المتدربين

٣٠ - أنشأ المركز برنامجا للمتدربين خاصا به موجه للطلاب المتخرجين، والممثلين الحكوميين، وموظفي الخدمة المدنية، وأفراد المجتمع المدني. ودعا المركز للمشاركة في هذا البرنامج ١٢ متدربا من المنطقة كانوا يساهمون في أعماله الفنية والإدارية. وضم المتدربون طلابا في مجال حقوق الإنسان، وضباطا في قوى الأمن، وأساتذة، وإداريين، ومختصين في تكنولوجيا المعلومات. وعملوا جميعا على مسائل متصلة بحقوق الإنسان ولمدة أذناها شهرا وأقصاها ستة أشهر. ووفد هؤلاء المتدربين من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون. وبسبب موقع المركز، كان الطلب على البرنامج مرتفعا في الكاميرون، وما برح المركز يشجع البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية على تقديم طلبات من أجل المتدربين المؤهلين.

## واو - المعلومات والتوعية والوثائق

٣١ - يُعد تقديم المعلومات بشأن حقوق الإنسان والأعمال التي يضطلع بها المركز إلى الحكومات، وشبكات المجتمع المدني، والجمهور بوجه عام، جزءاً أساسياً من استراتيجية المركز. ولذلك واصل المركز دعوة منظمات المجتمع المدني، والطلاب، ومن يعنيه الأمر من الجمهور إلى مناقشات زاحرة بالمعلومات، ومؤتمرات، وأيام خاصة بشأن مختلف مواضيع حقوق الإنسان والديمقراطية، كالتمييز العنصري، أو الحق في المياه النظيفة، أو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو الاحتفال بالأيام الدولية. وللمركز موقع على الشبكة يحدّثه بانتظام، وهو يتضمن معلومات مستفيضة عن المركز وأنشطته وموارده، وكذلك عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمناقشات والتقارير والاتجاهات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية. ويتلقى هذا الموقع ٥٠٠ زيارة أسبوعية وسطياً منذ إنشائه في آذار/مارس ٢٠٠٧. كما أنشأ المركز مؤخراً منتديات للنقاش بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية.

٣٢ - ويجمع المركز أسبوعياً مقتطفات من قصاصات صحفية من الصحافة دون الإقليمية والدولية ويرسلها إلى قائمة تضم حوالي ٥٠٠ نقطة اتصال من المنطقة دون الإقليمية وخارجها. كما يتضمن تدفق المعلومات بين شبكاته الرئيسية الأربع (بشأن الشعوب الأصلية، ووسائل الإعلام، والعدالة الانتقالية، والتمييز القائم على أساس جنساني) وبين مجموعات أخرى شبه رسمية أنشئت في إطار تنفيذ استراتيجيته.

٣٣ - وللمركز مكتبة مراجع صغيرة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام ١٧٠٠ زائر بالرجوع إلى الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، أو زاروا مواقع الشبكة المتعلقة بحقوق الإنسان، أو التمسوا المشورة من المركز بشأن المسائل المتصلة بدراساتهم أو طرحوا أسئلة تتصل بمعارفهم أو مشاغلهم المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية.

٣٤ - وشكلت الاحتفالات بالذكرى السنوية التاسعة والخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشن حملة التوعية التي ستمتد لسنة واحدة بشأن الذكرى السنوية الستين، للإعلان، كما كان الحال كل عام، مناسبة بارزة للفت انتباه صانعي القرار الرئيسيين، وشركاء التعاون الإنمائي، والمجتمع المدني، والطلاب، والجمهور بوجه عام، إلى حقوق الإنسان العالمية. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نظّم المركز يوماً مفتوحاً تلقى فيه ١٢٠ طالباً من مختلف المدارس للاحتفال بالإعلان العالمي. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، شارك المركز و ٢٠٠ من المسؤولين الحكوميين والجهات المعنية (البعثات الدبلوماسية، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، وممثلو المجتمع المدني، والصحفيون) في احتفال رسمي عرض

فيه فنانون كاميريونيون لوحات تتعلق بمواضيع التعذيب، والهجرة، والعنف ضد المرأة. كما وزعت مواد ترويجية، منها كتيبات تتضمن نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتقاويم سنوية، وملصقات جدارية، وشارات ملصقة، وقمصان خفيفة، وذلك لدعم خطة المركز للتوعية والإعلام، التي تضمنت أيضا المشاركة في وسائط الإعلام الخاصة والعامة من خلال المقالات، والمقابلات، والبرامج الإذاعية. واحتُتِمت الاحتفالات بمؤتمر موضوعه "شمولية حقوق الإنسان: الكرامة والعدالة للجميع" حضره طلاب الجامعات، والأكاديميون، وزعماء المجتمع المدني. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وفي إطار الاحتفالات بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نسق المركز مؤتمرا وحلقة نقاش بشأن القضاء على التعذيب في مراكز الاعتقال، وذلك بالاشتراك مع وزارة العدل، ومنظمتين غير حكوميتين من الكاميرون (العمل المسيحي ضد التعذيب، ومركز إعادة تأهيل ضحايا التعذيب)، والمفوض البريطاني السامي في الكاميرون، وبمساهمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون.

٣٥ - وأدت الاتصالات المنتظمة مع وسائط الإعلام إلى وضع المركز في طليعة اهتمامات الجمهور. ويتمثل جزء من استراتيجية المركز في تزويد الصحفيين بالمعارف والأدوات اللازمة لإدراج منظور حقوق الإنسان في عملهم اليومي، ودعم برامج تثقيف الجمهور بشأن حقوق الإنسان، وإبقاء الجمهور على علم بمسائل حقوق الإنسان. كما نظّم المركز حلقات عمل تدريبية بشأن العنف الجنساني موجهة للصحفيين في غابون والكاميرون والكونغو في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وشباط/فبراير ٢٠٠٨، وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، على التوالي، كما عقد حلقة عمل أخرى بشأن استخدام النهج القائم على حقوق الإنسان في الصحافة وشاركت فيها مجموعة ضمت ٢٥ صحفيا كاميريونيا من وسائط الإعلام المكتوبة والسمعية - البصرية الخاصة والرسمية في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى هذا، عقد المركز حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بالصحافة وحرية الصحافة، وحماية الصحفيين، والمسائل المتعلقة بالأخلاقيات المهنية، والالتزام الأدبي وتشويه السمعة، وذلك في مدينة بانغي.

## رابعاً - إقامة الشراكات

### ألف - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٣٦ - عُقد يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في برازا فيل اجتماع للخبراء بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتنفيذ العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، وقام بتنظيم الاجتماع مفوضية حقوق الإنسان والمركز بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق

الإنسان وحقوق الشعوب. وكان من ضمن المنظمين أيضا الفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية ولجنة التنسيق للشعوب الأصلية في أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية التابعة للاتحاد الأفريقي. وشارك ممثلون للشعوب الأصلية من جميع مناطق أفريقيا في تبادل الآراء والخبرات بشأن تنفيذ العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم في أفريقيا وبشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وناقش الاجتماع نماذج لأفضل الممارسات، وبيّن التحديات، ووضع توصيات شملت إنشاء شبكة، وهي الشبكة التي أنشأها المركز لاحقا وتولى إدارتها على النحو المشار إليه في الفقرة ١٦ أعلاه.

٣٧ - وشارك المركز في مؤتمر القمة التاسع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقود في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وحضرت القمة العوائق التي تبطئ عملية التكامل الإقليمي واتخذت عدة قرارات للنهوض بتنمية المؤسسات المشتركة التابعة للجماعة. وتقرر حاليا تكوين برلمان للجماعة في عام ٢٠٠٩، وسيبدأ في أول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ العمل بجواز سفر يسمح بحرية التنقل ضمن الدول التابعة للجماعة، وستسرع الأعمال التحضيرية لإنشاء شركة الطيران المشتركة المقترحة بغية تحسين وسائل الربط بين الدول التابعة للجماعة. وتمكن المركز من البدء في إجراء مناقشات مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للجماعة والمنشأة حديثا، والتي يعترزم المركز وضع برامج مشتركة معها بشأن الاتجار بالبشر، وتداول الأسلحة الصغيرة، ومسائل حقوق الإنسان بصفة عامة.

٣٨ - وحضر ممثلو المركز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الدورة العادية الثانية والأربعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب المعقودة في برازافيل. وفي تلك المناسبة، نظم المركز مناقشات جماعية وبرنامج تدريبي للمنظمات غير الحكومية بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٩ - ويجري حالياً تعزيز العلاقة القائمة بين المركز والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي علاقة اتخذت شكلا رسميا في مذكرة تفاهم، وذلك عن طريق التحضير لمؤتمر مشترك بشأن الاتجار بالأطفال يهدف إلى تسليط مزيد من الضوء على هذه المسألة، وزيادة التعاون بين الدول، ووضع برامج مشتركة فعالة.

## باء - التعاون مع المجتمع الدبلوماسي والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني

٤٠ - أقام المركز علاقات تعاون وطيدة مع منظمات المجتمع المدني في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو، وخصوصاً مع الكاميرون التي عزز موقفها وجود المركز فيها وكذلك المشاركة النشطة جدا لوزاراتها في أعمال المركز. واستثمر المركز في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني

والمؤسسات الخاصة، الأمر الذي يقوم به جنباً إلى جنب مع الجهات الحكومية الفاعلة من المستوى المتوسط لضمان توطيد العلاقة وتحسين التفاهم بين المجموعتين وتعزيز التعاون، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات، وفي الأعمال التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل القادم<sup>(٢)</sup>. وشارك أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية في المنطقة دون الإقليمية إلى جانب مسؤولين حكوميين في أكثر من ٢٥ نشاطاً لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين تلقت أكثر من ١٠٠٠ منظمة غير حكومية و ٣٠٠٠ من جهات الاتصال مواد إعلامية ومواد من أجل التوعية. وساهم موظفو المركز في حوالي ٥٠ نشاطاً قادتها الحكومات و/أو منظمات المجتمع المدني وقدموا إليها الدعم.

٤١ - وأقام المركز علاقات وثيقة مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية، التي نظم معها مؤتمرات صحفيين في غابون وبرنابجا مشتركا في الكونغو لتدريب الصحفيين على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إعداد التقارير الصحفية.

٤٢ - وعزز المركز تعاونه مع حكومة سويسرا، التي نظم معها يوماً للمشاورات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن عمليات إرساء الديمقراطية، والحوكمة، وحل النزاعات والوساطة بين المتحاربين. وزاد المركز أيضاً شراكاته الثنائية إلى حد كبير، وبخاصة مع هولندا وفرنسا اللتين تمولان معاً الوظائف من فئة موظف فني مبتدئ وتدعمان بنشاط برامج المركز في المنطقة، وأيضاً مع المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية التي ساهمت بالأموال والموارد البشرية على حد سواء في أنشطته المعنية بالترويج والتوعية بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأقام المركز علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، في الكامبيرون والكونغو على السواء، حيث يقيم مشروعاً مشتركاً لجائزة صحفية في الكامبيرون في مجال حقوق الإنسان ومشروعاً مشتركاً لبناء قدرات الصحفيين في الكونغو.

## جيم - التعاون مع وكالات الأمم المتحدة

٤٣ - يعمل المركز في شراكة وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية ويتلقى منها دعماً ملموساً في تنفيذ أنشطته الإقليمية. وأقام المركز في كل من غينيا الاستوائية والكامبيرون والكونغو علاقات وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأصبح الآن

(٢) الكامبيرون: الدورة الرابعة لجلس حقوق الإنسان، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد: الدورة الخامسة، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية: الدورة السادسة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.



طرفا دائما في جميع أفرقتها القطرية بحيث ينخرط ويستشار على نحو منتظم في التخطيط لبرامجها وأعمالها وأنشطتها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، شارك المركز في اجتماع استراتيجي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في غينيا الاستوائية، عقد في المغرب، حيث تقرر أن يشارك المركز في برنامج يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان وبحقوق المهاجرين. واتفق أيضا على أن يؤدي المركز دورا استشاريا في تنفيذ الصندوق الاستئماني لحقوق الإنسان الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غينيا الاستوائية وعلى أن تنظم بعثة مشتركة بين المركز وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لزيارة غينيا الاستوائية من أجل الاجتماع بالحكومة.

٤٤ - والمركز طرف أيضا في فريق الأمم المتحدة للاتصالات في الكاميرون، المؤلف من موظفي الإعلام التابعين لوكالات الأمم المتحدة الممثلة هناك والذي وضع استراتيجية إعلامية موحدة لعمل الأمم المتحدة في البلد.

٤٥ - ويتمثل الاهتمام المشترك لوكالات الأمم المتحدة في الكاميرون في تعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد المرأة، وقد أسهم المركز في الأنشطة ذات الصلة بذلك. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شارك المركز في اجتماع فريق الأمم المتحدة القطري لمناقشة المبادئ التوجيهية بشأن عملية جمع المعلومات لإعداد تقرير الكاميرون الواجب تقديمه في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن الجدول الزمني للعمل. وتولى مكتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الكاميرون عملية تنسيق التقرير، في حين طلب من الوكالات تقديم معلومات استنادا إلى مواد الاتفاقية ذات الصلة بعمل تلك الوكالات. وقد شاركت وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع وزارة تمكين المرأة والأسرة في الكاميرون، في إعداد أنشطة شتى في سياق الاحتفالات باليوم الدولي للمرأة، في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، وفي هذا الإطار، دُعي صحفيون وممثلون للمنظمات غير الحكومية لاحتفال شارك في ترؤسه كل من الوزارة والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومدير المركز. ولفت اهتمام الإعلاميين خلال مؤتمر صحفي إلى ضرورة المشاركة في مكافحة إفلات مغتصبي النساء والبنات من العقاب وجدوى صدور تقارير صحفية عن المسائل ذات الصلة بالعنف ضد المرأة.

٤٦ - وعملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية والمركز في مشروع مشترك لتقييم حالة الشعوب الأصلية في الكاميرون ووضع برامج لدعم تحسينها. وشارك المركز، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في حلقة عمل بشأن إسهام شعب باكا وشعب مبورورو، وهما جماعتان مهمشتان ومعرضتان للخطر، في عملية التشاور التي

عقدتها الحكومة الكاميرونية من أجل إعداد ورقة جديدة لاستراتيجية الحد من الفقر. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قامت الوكالات الثلاث ببعثة مشتركة لشرقي وجنوبي الكاميرون بغية تقييم الأحوال المعيشية لهاتين الجماعتين. واجتمع الفريق بمسؤولي الإدارة المحلية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لشعبي باكا ومبورورو، وتوصل إلى أن الجماعتين كلتيهما تعانيان من التمييز ومن الإمكانية المحدودة للحصول على التعليم والرعاية الصحية والماء والصرف الصحي والممتلكات.

٤٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شارك المركز على نحو نشط في اجتماع شارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون من أجل مناقشة الجهود المبذولة للحد من الفقر وبدء برنامج للإعانات لصالح ٩٣ مجتمعا محليا ريفيا، مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والأشخاص المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المصابين به.

٤٨ - وأسهم المركز إضافة إلى ذلك إسهاما منتظما في المناقشات المتعلقة بالأحوال الإنسانية وأحوال حقوق الإنسان الصعبة السائدة في أقصى شمال الكاميرون والتي تتسم بالجماعة والجفاف وتدني مستويات المعيشة وقلة الخدمات الاجتماعية.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٩ - بدأت الاستراتيجية التي اتخذها المركز في عام ٢٠٠٦ تؤتي أكلها. لقد أصبح المركز معروفا وحاز على ثقة منظمات وطنية وإقليمية ذات مصداقية في تقديمه المدخلات والمشورة والدراية الفنية لها. وجرى تعزيز العلاقات مع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية وتحديد النظراء في الوزارات المعنية بشكل واضح. ويتلقى المركز عددا أكبر بكثير من طلبات الحصول على الدعم الفني والتدريب والمشورة القانونية مما تسمح به قدرته على الاستجابة رغم زيادة عدد موظفيه وموارده المالية. ومقارنة بعام ٢٠٠٧ الذي تلقى المركز خلاله طلبا واحدا فقط للدعم الفني، أعربت أربع حكومات وشبكة دون إقليمية واحدة في عام ٢٠٠٨ عن الاهتمام بالتعاون الفني مع المركز. وعلاوة على ذلك، فقد نهض المركز بتنفيذ مذكرة التفاهم مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الطفل، والسلام والأمن، والتدريب العام في مجال حقوق الإنسان.

٥٠ - وسيواصل المركز زيادة تنسيقه مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان أن يكون النهج القائم على حقوق الإنسان هو جانب مشترك لجميع برامج الأمم المتحدة في

المنطقة، مما يتيح معرفة أفضل بأكثر فئات السكان ضعفا ويمكن من اتخاذ إجراءات أفضل لصالحها. وعلاوة على ذلك، سيزيد المركز من تطوير برامج المتعلقة بالديمقراطية والعدالة الانتقالية بغية التوصل إلى فهم أفضل لهذه المسائل وجعلها أدوات مفيدة للعمليات السياسية لبناء السلام والأوضاع الانتقالية التي تشهدها حاليا منطقة وسط أفريقيا. ويواصل المركز توسيع نطاق تأثيره في مجال التمييز القائم على نوع الجنس والعنف الجنساني من خلال برامج طويلة الأجل لبناء القدرات والتوعية.

٥١ - إضافة إلى ذلك، سيزيد المركز من تنسيقه مع الحكومات والمجتمع المدني، ومع الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق نتائج وتأثيرات مستدامة. وأخيرا، سيواصل المركز إسداء المشورة إلى حكومات المنطقة ودعم جهودها لكي تصبح منفتحة بشكل كامل للعمل الخاص بحماية حقوق الإنسان والسماح للمركز والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة على حد سواء بدعم جهودها في مجال العمل هذا.

٥٢ - وسيأخذ المركز في اعتباره كل ما سبق ذكره لدى قيامه بإعداد استراتيجيته الجديدة في عام ٢٠٠٩. وفي الأجل القصير، سيجري التركيز بوجه خاص على بناء قدرات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالعنصرية والتمييز، وتدريب قوى الأمن وإدارات السجون في غابون والكاميرون والكونغو بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري، ومعالجة الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ ودعم حملات التوعية العامة بشأن العنف ضد المرأة؛ ومتابعة أنشطة بناء القدرات المنظمة في عام ٢٠٠٨. وسيواصل المركز أيضا عمله في مجال السلم والأمن وسيزيد من دعمه للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وسيواصل أيضا إسداء مشورته الفنية وتقديم دعمه إلى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في المنطقة، ولا سيما في غابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.